DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/30
1 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، نيويورك
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - وفقا للمادة ٩-٥ من النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقديرات الميزانية المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/29). واجتمعت اللجنة خلال نظرها في هذه المسألة بالمدير المساعد وبعدد من الموظفين الأقدم للبرنامج، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - ويقترح مدير البرنامج ميزانية منقحة للبرنامج الإنمائي ككل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بمبلغ اجماليه ٥٧٩ ١٤٦ ٨٠٠ دولار، صافيه ٥٤١ ١٤١ ٨٠٠ دولار، بعد إيرادات قُدرت بـ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨ دولار. وتعكس التقديرات المنقحة زيادة قدرها ٣٣٩ ٧٠٠ ٢ دولار، أي بنسبة ٠,٤ في المائة، بالمقارنة بالتقديرات المعتمدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، والتي بلغ إجماليها ٥٧٦ ٨٠٧ ١٠٠ دولار، صافيها ٥٣٨ ٨٠٧ ١٠٠ دولار. ويبلغ إجمالي التقديرات المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ للأنشطة الممولة من موارد البرنامج الإنمائي (أي دون احتساب الأنشطة الممولة من الصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي) ٥٥٦ ٤٦٦ ٥٠٠ دولار، صافيه ٥١٨ ٤٦٦ ٥٠٠ دولار (انظر الجدول ألف).

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢ ومن المرفق الأول للوثيقة DP/1996/29 أن إسقاطات الموارد الجملية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ عدّلت تخفيضا بالمقارنة بالتقديرات السابقة التي قدمت إلى اللجنة عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (انظر الوثيقة DP/1995/52، المرفق). وتبلغ إسقاطات التبرعات حاليا ٨٥٢ ١ مليون دولار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وتعكس انخفاضا قدره ٨,٩ في المائة، بالمقارنة بإسقاطات سابقة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بلغت ٠٣٤ ٢ مليون دولار؛ بيد أن الرقم المنقح لا يزال يمثل زيادة قدرها ١,٣ في المائة على التبرعات المحصّلة عن الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ والبالغة ٨٢٨ ١ مليون دولار (انظر DP/1996/18/Add.4، الجدول ١).

٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى ما أعلن عنه مدير البرنامج من سياسة "تبسيط المنظمة وتقليص حجمها لكفالة أقصى ما يمكن من الموارد للنفقات البرنامجية" (DP/1996/18، الفقرة ٥٨). وتلاحظ اللجنة أن الزيادات في التبرعات قد تبقى متواضعة جدا في المستقبل القريب. ومثلما ورد في الفقرة ٣٧ من الوثيقة DP/1996/18، "يواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديات إنمائية مطردة التعقد، وذلك في وقت تتعرض فيه المساعدة الإنمائية الرسمية لإعادة التشكيل وتتناقص فيه الموارد المتاحة للمؤسسات المتعددة الأطراف وللأمم المتحدة، والمساعدة الإنمائية تتجه بشكل متزايد نحو أهداف إنسانية، كما أن الموارد التي يقدمها المانحون تتقلص". وعلمت اللجنة، من معلومات طلبتها، أن التبرعات من أكبر مانح تقليدي إلى البرنامج الإنمائي ومن مانح كبير آخر انخفضت بأكثر من النصف بالنسبة لعام ١٩٩٦ (من ١١٦ مليون دولار إلى ٥١ مليون دولار في حالة أحد المانحين ومن ٤٥,٧ مليون دولار إلى ٢١,٤ مليون دولار في حالة المانح الآخر). وفي ضوء الانخفاضات الحادة المتوقعة في التبرعات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، كانت اللجنة تتوقع أن الاحتياجات الإضافية في الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ستستوعبها موارد الميزانية المخصصة. وترى اللجنة أنه كان أن تتضمن الوثيقة تفسيرات لأسباب عدم التمكن من استيعاب الفوارق في التكلفة.

٥ - ومثلما ورد في الفقرتين ٣ و ٥ من تقرير مدير البرنامج، تعكس زيادات الحجم في الأنشطة الأساسية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي تكلفة مجموعها ٢,٤ مليون دولار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لإنشاء مكتب قطري للبرنامج الإنمائي في البوسنة والهرسك، عملا بمقرر المجلس التنفيذي ١١/٩٦. ويقترح مدير البرنامج إنشاء ١٦ وظيفة (وظيفة برتبة مد - ٢، ووظيفة برتبة ف - ٥، ووظيفة برتبة ف - ٤، و ٣ وظائف لموظفين وطنيين و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة). واللجنة لا تعترض على المقترح. وأحيطت اللجنة علما بأن البرنامج الإنمائي يعتزم تنفيذ برنامج قيمته ٠٠٠ ٧٠٠ ١١٢ دولار للبوسنة للفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠.

٦ - واستوضحت اللجنة التنفيذية عن الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لكفالة أماكن العمل المشتركة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في مكتب البرنامج في سراييفو. وأحيطت اللجنة علما بأنه استنادا إلى الاستعراض والمناقشات التي جرت مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في سراييفو، اتضح أنه من غير المرجح الحصول حاليا أو في المستقبل القريب على أماكن عمل تكفي لعدة وكالات تابعة للأمم المتحدة. فالعديد من المباني في سراييفو تضررت خلال الحرب وأصبح الحيز المخصص للمكاتب نادرا. ومكاتب وكالات الأمم المتحدة الموجودة حاليا في سراييفو تأوي أكثر من طاقتها. وفي حين سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السعي إلى إيجاد أماكن عمل مشتركة في سراييفو لوكالات الأمم المتحدة، فإنه ينوي، في الوقت الراهن، أن تكون له مكاتب عمل خاصة به.

٧ - ومثلما ورد في الفقرة ٨ وفي الجدول ألف من الوثيقة DP/1996/29، تمثل التسويات المتعلقة بالتكاليف، فيما يتصل بميزانية الأنشطة الأساسية، تخفيضا صافيا قدره ١٠٠ ٨٥١ دولار، ناتجا عن إفراج عن العملات قدّر بـ ٢٠٠ ٠١٦ ٥ دولار، تقابله جزئيا زيادة تضخمية قدرت بـ ٥٠٠ ٢٣٣ ٣ دولار وزيادات متنوعة أخرى في التكلفة قدرت بـ ٦٠٠ ٩٣١ دولار. واستوضحت اللجنة الاستشارية عن التسوية الترفيعية

لتكلفة المكاتب القطرية (٠٠٠ ٣١٤ ١ دولار تحت الأنشطة الأساسية و ٨٠٠ ٥٩٢ دولار تحت دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة)، وقد ورد في تقرير مدير البرنامج تفسير ذلك بأنه نتيجة لـ "الأثر التضخمي المتوقع الذي أحدثه ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة".

٨ - وأحيطت اللجنة علما بأن تقديرات الميزانية للمكاتب القطرية أعدت بعملة البلد المعني ثم حولت إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف المعمول به عند تقديم الميزانية، وبأن التغيرات اللاحقة في سعر الصرف وأثر التضخم المحلي تؤثر على تقديرات الميزانية الأولية. فبالنسبة للمكاتب القطرية، مثلما ورد في الجدول ألف من الوثيقة DP/1996/29، أسفر ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة عن إفراج للعملة بلغ ٤٠٠ ٦٢٩ ٦ دولار (٤٠٠ ٧٢٠ ٤ دولار تحت الأنشطة الرئيسية و ٤٠٠ ٩٠٩ ١ دولار تحت دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة). بيد أن إفراج العملة هذا قابلـه جزئيـا أثـر التضخم المحلي، الـذي يقدر بـ ٨٠٠ ٩٠٦ ١ دولار (٠٠٠ ٣١٤ ١ دولار للمكاتب القطريـة تحت الأنشطة الأساسيـة و ٨٠٠ ٥٩٢ دولار تحت دعم الأنشطة التنفيذيـة التي تضطلـع بها الأمـم المتحـدة)، مما يترك انخفاضـا صافيـا قدره ٦٠٠ ٧٢٢ ٤ دولار.

٩ - وفيما يتعلق بالتقديرات المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تحت دعم البرامج والأنشطة الإنمائية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات المنقحة لمتطوعي الأمم المتحدة، المحمّلة على ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين، ارتفعت من ٥٠٠ ٧٦٩ ٣٢ دولار إلى تقديرات منقحة بلغت ٧٠٠ ٤٠٧ ٣٤ دولار أي بزيادة ٥,٠ في المائة على الميزانية المعتمدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ومثل ما ورد في الفقرتين ٥ و ٦ من الوثيقة DP/1996/29، لا تقترح أي زيادة في الحجم لمتطوعي الأمم المتحدة. بيد أنه يقترح إجراء تسويات في التكاليف مقدارها ١,٦ مليون دولار ترجع أساسا إلى "تنقيح جدول الأجر الداخل في المعاش التقاعدي، وتكاليف موظفي الدعم الموافق عليهم على الصعيد الميداني، وموظفي فئة الخدمات العامة بجنيف، والشرط غير المتكرر المتصل بتغطية بدل الإجازات السنوية ومنح الإعادة إلى الوطن الخاصة بالموظفين الذين لن ينتقلوا إلى بون والذين سينهون خدمتهم" (DP/1996/29، الفقرة ١٢). وأحيطت اللجنة علما بأن هذه التسويات استلزمها تقدير الميزانية الأصلية بأقل مما ينبغي.

١٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه ورد في الفقرة ١٧٥ من الوثيقة DP/1995/51 أنه "فيما يتعلق بالنفقات المتكررة والنفقات غير المتكررة، كان مقدرا في البداية أن يكون من الممكن تحقيق وفورات سنوية صافية قدرها ١,٧ مليون دولار" نتيجة تغيير مقر متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون. ثم نقحت هذه التقديرات للوفورات السنوية الصافية فأصبحت ١,٤ مليون دولار، استنادا إلى نتائج الدراسات التي أُجريت في جنيف وبون والتي كشفت أن الفرق بين المرتبات المدفوعة سيكون ٢٨ في المائة وليس ٤٠ في المائة مثلما قدر في البداية. وتشير اللجنة أيضا إلى أنه "فضلا عن الوفورات في التكاليف المتكررة والمتصلة مباشرة بنقل المقر إلى بون يتوقع مدير البرنامج أيضا تحقيق وفورات نتيجة لعملية التبسيط" (DP/1995/51، الفقرة ١٧٦). واللجنة ليست مقتنعة بأنه لا يمكن مقابلة الزيادات المقترحة في التكلفة في الميزانية الإدارية المنقحة لمتطوعي الأمم المتحدة بتسويات في عناصر أخرى من الميزانية.

١١ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالمشاركة النشطة التي يقوم بها الاخصائيون المتطوعون في أنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة في الميدان (٢٩٥ متطوعا من بين ١٩٠ ٢ عـُينوا للقيام بأنشطة حفظ السلام وأنشطة الإغاثة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة). ومثلما ورد أعلاه، تثني اللجنة على متطوعي الأمم المتحدة لهذه الجهود التي يقومون بها. وفيما يتعلق بعدد المتطوعين العاملين المنطبق على صيغة التوظيف التي وافق عليها مجلس الإدارة في مقرره ٤٦/٨٨، تلاحظ اللجنة أنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بلغ عدد المتطوعين العاملين في الميدان ٨٩٥ ١ بالمقارنة بـ ٨٥٤ ١ متطوعا في الميدان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وتعني زيادة ٤١ متطوعا زيادة قدرها ٠,٦ من وحدات التوظيف حسب صيغة التوظيف التي وافق عليها مجلس الإدارة في مقرره ٤٦/٨٨، والتي تسمح بإنشاء وحدة توظيف لكل ٧٠ متطوعا زيادة على الأساس وقدره ٠٠٠ ١ متطوع في الميدان. ويمكن لوحدة التوظيف أن تتألف إما من وظيفة من الفئة الفنية ووظيفة من فئة الخدمات العامة، أو من ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (DP/1995/51، الفقرة ٥١ (ب)).

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المدير العام يقترح، عملا بالمقرر ٢٨/٩٥، إرجاء تطبيق صيغة التوظيف إلى ما بعد استعراضها مجددا. وتكرر اللجنة رأيها بأن مفهوم إضافة موظفين آخرين إلى مقر متطوعي الأمم المتحدة على أساس الزيادة في عدد المتطوعين في الميدان بحاجة إلى تقييم جديد. وترى اللجنة أن وجود خدمات إدارية مركزية لمتطوعي الأمم المتحدة من شأنه أن يسفر عن وفورات حجم وأنه ما ينبغي للتكاليف المتصلة بذلك أن تزيد زيادة متناسبة مع زيادة عدد المتطوعين في الميدان (DP/1995/52، الفقرة ١٤).

١٣ - ومثلما ورد في الفقرة ١٥ من الوثيقة DP/1996/29، وفقا لأحكام الاتفاقات الأساسية المنطبقة على عمليات البرنامج الإنمائي في البلدان المستفيدة، ينبغي للحكومات المضيفة أن تسهم في تحمل البعض من التكاليف البرنامجية للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك التكاليف الإدارية للمكاتب الميدانية. وقد قام المدير، حسبما يخول له مقرر مجلس الإدارة ٩/٨٤ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤، عندما استدعت الظروف الاقتصادية للبلدان المعنية ذلك، بإعفاء الحكومات المضيفة من واجب المساهمة في تكاليف المكاتب الميدانية.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٧ من الوثيقة DP/1996/29 أن مدير البرنامج يقترح الإبقاء على المبادئ الأساسية لنظام الإعفاءات على أساس أن تعدّل البيانات المتعلقة بشرائح الإعفاءات وسنة الأساس بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي تعديلا يتفق مع مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة اللاحقة. ومبدأ وجوب اسهام جميع البلدان المستفيدة في تحمل تكاليف المكاتب المحلية هو مبدأ سليم؛ وتحث اللجنة مدير البرنامج على السعي بجد إلى تحصيل المساهمات في تحمل تكاليف المكاتب المحلية. وبالنسبة للبلدان التي ارتقت إلى الصنف الأول (انظر الجدول في الفقرة ١٧ من الوثيقة DP/1996/29)، تشجع اللجنة مدير البرنامج على استعراض مدة فترة الإعفاء وتقصيرها بعد سنة "ترقية" تلك البلدان.

١٥ - واستوضحت اللجنة الاستشارية عن حالة التبرعات لتغطية تكاليف المكاتب المحلية من حكومات الدول الجزرية الصغيرة المضيفة التي يقل عدد سكانها عن المليونين. وأحيطت اللجنة علما بأن دورات البرمجة السابقة كانت تتضمن تمييزا يسمح بوضع عتبة "ترقية" إلى الفئة الأولى في مستوى ٢٠١ ٤ دولار فأكثر للبلدان الجزرية التي يقل عدد سكانها عن المليونين، بدلا من ٠٠١ ٣ دولار فأكثر. بيد أنه عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة اللاحقة، توقف العمل بذلك التمييز إذ حُددت عتبة "الترقية" للفئة الأولى بـ ٧٠١ ٤ دولار لجميع البلدان.

١٦ - وفي الفقرة ١١ من المقرر ٢٨/٩٥، طلب المجلس التنفيذي إلى مدير البرنامج "أن يقوم، في سياق التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بإجراء تقييم لتأثير مقرر الميزانية الحالي على القدرة التنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما كفاية الموارد البشرية على صعيد المقر والصعيد القطري على السواء، ومراعاة الميزة النسبية للبرنامج والمقرر ٢٣/٩٥".

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من الوثيقة DP/1996/29 أن من رأي مدير البرنامج "أن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لوضع عملية التقييم في إطار التغيير المناسب". واللجنة توافق على أن التقييم، في هذه المرحلة، لن يكون كاملا أو ذا معنى عميق لأنه لن يأخذ في اعتباره نتائج التغييرات التنظيمية التي يجري تنفيذها حاليا. ولذلك فإن اللجنة تتوقع العودة إلى هذه المسألة عندما يقدم مدير البرنامج ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٨ - وفيما يتعلق باستخدام الاحتياطي لتمويل عمليات إنهاء الخدمة والتدابير الانتقالية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في الفقرة ١٦ من مقرره ٢٨/٩٥، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٦ من الوثيقة DP/1996/29 أن ١٤ مليون دولار من الاحتياطي المتعلق بإنهاء الخدمة التـُزم بها تماما وأصبحت واجبة السداد. وأحيطت اللجنة علما بأن المدفوعات للبعض من اتفاقات إنهاء الخدمة للموظفين المعنيين تـُدفع على أقساط ولن تسفر عن نفقات إضافية، وأن ٩٤ في المائة تقريبا من المدفوعات ستدفع قبل نهاية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، كتكلفة غير متكررة من رصيد الموارد العامة.

١٩ - وفيما يتعلق بالاحتياطي البالغ ٨,٤ مليون دولار الذي أنشئ لتغطية التكاليف الإدارية المتصلة بالتغييرات التنظيمية في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، أحيطت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المدفوعات، للأغراض المجملة في الفقرة ٢٧ من الوثيقة DP/1996/29، ستدفع قبل نهاية عام ١٩٩٦ من وفورات الميزانية التي تحققت بالفعل في ميزانية السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وستنعكس هذه التغييرات الإدارية أيضا في تكلفة غير متكررة تحمـّل على الموارد العامة للبرنامج الإنمائي عملا بالفقرة ١٦ من المقرر ٢٨/٩٥.

٢٠ - وتتضمن الفقرتان ٢٨ و ٢٩ من تقرير مدير البرنامج مناقشة للترتيبات التجريبية المتصلة بعمليات إعادة تصنيف الوظائف التي أذن بها المجلس التنفيذي في مقررة ٣٧/٩٢. وتشاطر اللجنة الاستشارية مدير البرنامج رأيه بأن الاستعراض المتواصل واستكمال إعادة تصنيف الوظائف أمران هامان في تنظيم الوحدات ومهامها، لا سيما في إطار السياسة الحالية المتمثلة في تبسيط المنظمة. وترى اللجنة أنه ينبغي للمجلس

التنفيذي أن يواصل خلال ميزانية فترة السنتين المعتمدة تمكين المدير التنفيذي من السلطة التي منحها له مجلس الإدارة لمدة سنة، ليستعرض بين ميزانيات فترة السنتين عمليات إعادة تصنيف الوظائف من فئة ف - ١ إلى ف - ٥، على أساس أن تمول التغييرات في مستوى الوظائف في حدود المخصصات المعتمدة، وألا تسفر عن تغييرات في التوزيع العام للوظائف حسب الرتبة. وينبغي لمدير البرنامج أن يقدم للمجلس التنفيذي تقريرا عن جميع عمليات إعادة تصنيف الوظائف هذه في سياق مقترحات ميزانية فترة السنتين القادمة.

٢١ - وطلب المجلس التنفيذي في الفقرة ٥ من مقرره ٢١/٩٦ "أن يقوم مدير البرنامج، حسب الاقتضاء، باستعراض الهيكل التنظيمي المقترح لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظمة الأمم المتحدة، آخذا في اعتباره التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" في تقريرها DP/1995/26، الفقرات من ٨ إلى ١٠، و "أن يبلغ عن ذلك في سياق التقرير عن التقديرات المنقحة للميزانية". وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٢ من الوثيقة DP/1996/29 أن مدير البرنامج لا يقترح، في هذه المرحلة، أية تغييرات. واللجنة ليست مقتنعة بأن استعراض الهيكل التنظيمي لمكتب تقديم الدعم والخدمات الى منظومة الأمم المتحدة قد جرى بالفعل. وتطلب اللجنة من مدير البرنامج أن يقدم تقريرا شاملا عن المسألة في سياق مقترحه لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٢٢ - وانطلاقا من المسائل التي ذكرت في الفقرة ٢٠ أعلاه، وافق المجلس التنفيذي، على أساس مؤقت، على المقترح المتعلق بمكتب تقديم الدعم والخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة، بصيغته الواردة في الفقرات ١٦٤-١٦٦ من الوثيقة DP/1995/51 (الفقرة ٦ من المقرر ٢١/٩٦). وطلب المجلس إلى مدير البرنامج أيضا "أن يضع في اعتباره ضرورة تقديم مزيد من الإيضاح بشأن تمويل المسؤولية التي أسندها الأمين العام إلى مدير البرنامج لتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وكذلك عملية الإصلاح المستمرة للأنشطة التنفيذية" (الفقرة ٧ من المقرر ٢١/٩٦).

٢٣ - وفي هذا السياق، أحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن مدير البرنامج وجّه انتباه الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة للأمم المتحدة إلى المقرر ٢١/٩٦، وطلب منها أن تنظر في أنواع الدعم المالي التي يمكن تقديمها إلى الأنشطة التي يضطلع بها مكتب تقديم الدعم والخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة، والمذكورة في الفقرة ٣١ من الوثيقة DP/1996/29. وأحيطت اللجنة علما بأن بعض هيئات الأمم المتحدة أبدت استعدادها لإتاحة موظفيها للقيام بمهام قصيرة الأجل (إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب) بينما أشارت هيئات أخرى إلى أن القيود الميزانوية الحالية تجعل من الصعب إعارة موظفيها إلى مكتب تقديم الدعم والخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة. وتحث اللجنة مدير البرنامج على تكثيف جهوده للحصول على المزيد من الدعم للمكتب من الوحدات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. بيد أن اللجنة تؤكد من جديد رأيها أنه ينبغي تمويل أنشطة المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة (الفقرة ١٠ من الوثيقة DP/1996/25).

- - - - -